TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.1/53
TD/B/COM.1/EM.19/3
8 November 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والسلع والخدمات، والسلع الأساسية

الدورة السابعة

جنيف، 3-7 شباط/فبراير 2003

تقرير اجتماع الخبراء المعني بالمتطلبات البيئية والتجارة الدولية

المعقود في قصر الأمم، جنيف

في الفترة من 2 إلى 4 تشرين الأول/أكتوبر 2002

(A) GE.02-52389 251102 251102

المحتويات

الفصل *الصفحة*

الأول - ملخص أعدّه الرئيس 3

الثاني - المسائل التنظيمية..... 13

المرفق

الحضور 14

الفصل الأول

ملخص أعدّه الرئيس

1- تـــؤدي المتطلبات البيئية والصحية دوراً متزايد الأهمية في السوق الدولية. وتأخذ المتطلبات البيئية شكل المعايير واللوائح الخاصة بالمنتجات، والتدابير الطوعية، والمعايير التي يحددها القطاع الخاص، ومتطلبات المشترين، وإدارة سلسلة التوريد، وهذه قد تتطلب أساليب إنتاج وتجهيز لا صلة لها بالمنتجات، مثل متطلبات إعادة التدوير.

2- وقد ناقش الخبراء مسألة ما يترتب على المتطلبات البيئية من آثار وما تتيحه من فرص. وشدد الخبراء من البلدان النامية على ضرورة معالجة قيود القدرة والقيود المؤسسية في بلدانهم حتى يتسنى لها الوفاء بالمتطلبات البيئية في الأســـواق الدولـــية والاستفادة من فرص الإنتاج والتصدير الجديدة. كما اقترح الخبراء وسائل لتحسين تدفق المعلومات والاتصالات بين البلدان المستوردة والبلدان المصدرة.

3- ومع سعي البلدان إلى تعزيز حماية البيئة والنهوض بالتنمية المستدامة، من المتوقع أن تصبح المتطلبات البيئية أكـــثر تواتـــراً، بما في ذلك في قطاعات دينامية وقطاعات تشكل مصدر نمو في البلدان النامية. وتستجيب هذه المتطلـــبات أساساً لشواغل بيئية محلية. كما تتزايد كذلك صرامة المتطلبات البيئية نتيجة لعوامل مثل تزايد الأدلة على ما تخلفه مواد معينة من آثار ضارة على البيئة، وأفضليات المستهلكين، وتطوير معدات تتيح إجراء الاختبارات عـــلى نحو أفضل. وإذا كان إرساء اللوائح والمعايير يتم على أساس شواغل بيئية حقيقية، فقد يكون في تطبيقها وتفسيرها تمييز بالنسبة للمصدرين، وبخاصة للمصدرون من البلدان النامية. وقد أبدى عدد من الخبراء قلقهم إزاء تزامن تحرير التعريفات في الآونة الأخيرة مع تزايد اللوائح البيئية والصحية التي تمس منتجات ذات أهمية تصديرية بالنسبة للبلدان النامية.

4- وأعـــرب الخبراء عن رأي مفاده أن العلم والتكنولوجيا وأفضليات المستهلكين تتطور باستمرار، وبالتالي فإن المتطلبات البيئية وتدابير الصحة والصحة النباتية ستتزايد باستمرار أيضاً وتتغير في السوق الدولية. وهذه الحالة تتطلب استثمارات متكررة لاستيفاء المتطلبات المتغيرة، وتُعقد عملية إرساء المعايير الدولية في الأسواق والقطاعات الدينامية.

5- ومـــما يـــزيد من تعقد عملية استيفاء المعايير بالنسبة للمصدرين ويرفع تكاليف الامتثال تفاوت اللوائح والمعايير بين البلدان فضلاً عن متطلبات تقييم مدى التطابق. ويمكن أن يشكل الاعتراف والمعادلة المتبادلان أساساً مفاهيمـــياً ملائمـــاً لمعالجة أوجه التفاوت هذه، ولكن كليهما صعب التنفيذ في الواقع. فمعادلة المعايير واللوائح وتقيـــيمات المطابقة تُفسّر أحياناً على أنها تعني وجوب تطابقها. بيد أن المثال المتعلق بوضع العلامات فيما يخص

إدارة الغابات إدارة قابلة للإدامة يبرز مدى أهمية المواصفات الفعلية المحددة في المعايير لأن هذه المواصفات يجب أن تلائم الأوضاع المحلية (مثل أنواع الغابات، وخصائص التربة، وحقوق حيازة الأرض). ومع أن وضع علامة دولية بخصوص إدارة الغابات إدارة قابلة للإدامة تحل محل العديد من العلامات الوطنية المختلفة يمكن أن ييَسر التجارة الدولـــية، فإنه لن يحقق بالضرورة هدف السياسة العامة الذي وضعت من أجله إذا لم تكن المواصفات ملائمة. ولذلك فإن اتفاقات المعادلة التقنية للمعايير يمكن أن تشكل نهجاً أفضل.

6- وإذا كانـــت التدابير ذات الصلة بالبيئة مختلفة عن التدابير ذات الصلة بالصحة، فغالباً ما يصعب التمييز بينها في الواقع لأن استيفاء المعايير الصحية المشروعة في البلدان المستهلكة كثيراً ما يتطلب إدخال تعديلات على أساليب التجهيز والإنتاج غير المتصلة بالمنتجات والسياسات البيئية في البلدان المصدرة. أي أن الشواغل الصحية في البلدان المستهلكة ترتبط في كثير من الأحيان بالمشاكل البيئية في البلدان المصدرة. هذا فضلاً عن أن ما يدفع أحياناً إلى اتخاذ تدابير الصحة والصحة النباتية (مثل التدابير المعتمدة للحد من تعرض الإنسان لمخلفات المبيدات)، علاوة على كونها تحمي صحة الإنسان، هو وجود شواغل أوسع نطاقاً تتصل بالآثار التي تخلفها المبيدات على البيئة.

7- ومشاكل التكيف الناشئة عن المتطلبات البيئية وعن المتطلبات الصحية هي نفسها بالنسبة للمصدرين من البلدان النامية. ولذلك رأى الخبراء أنه يمكن دراسة كلا هذين النوعين من المشاكل لإيجاد حلول لها. وإذا كان من المهم التمييز بين مفهوم المعايير البيئية ومفهوم المعايير الصحية في المفاوضات التجارية، فإن هذا التمييز ليست لـــه أهمية بالنسبة للسوق.

8- وكثيراً ما تكون المتطلبات البيئية التي يفرضها المستوردون والمشترون أكثر صرامة من تلك التي تفرضها الوكالات التنظيمية. ويفرض عدد كبير من الشركات عبر الوطنية وغيرها من كبار المشترين شروطاً صارمة تشمل سلسلة التوريد بأكملها. وتتكاثر المتطلبات التي يفرضها المشترون والعلامات الإيكولوجية والمعايير التي يتم وضعها طوعياً. إلا أن إدارة سلسلة التوريد تتيح أيضاً فرصاً للتعاون بين الشركات في البلدان المستوردة والبلدان المصدرة.

9- وأبدى عدد من الخبراء قلقهم إزاء المساعدات والإعانات التي تقدم إلى الشركات المحلية في البلدان المتقدمة لتنفيذ التدابير البيئية الجديدة والتي يمكن أن تسفر عن زيادة تضرر القدرة التنافسية للشركات المصدرة من البلدان النامية.

10- وقد أظهرت دراسات الحالات أن استيفاء المعايير في أسواق التصدير يمكن أن تكون له آثار إيجابية وسلبية على مستوى المؤسسات وعلى المستوى الوطني على السواء. وعلى العموم ترتفع التكاليف ارتفاعاً كبيراً في الأجل القصير، وإن أمكن تعويضها جزئياً أو كلياً في بعض الحالات من خلال الوفورات في التكاليف في الأجل المتوسط وذلك بتحسين ممارسات حسن التدبير أو الإدارة التي تؤدي إلى خفض استخدام الطاقة وغيرها من المدخلات وإلى تقليل حجم النفايات.

11- وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، يمكن أن تحدث تغييرات في الهياكل الصناعية لصالح المؤسسات الكبيرة. فصعوبات استيفاء المتطلبات البيئية والصحية في أسواق التصدير تحمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في كثير من الحالات على التحول نحو الإنتاج للسوق المحلية أو لأسواق تصديرية تكون فيها المتطلبات أقل صرامة.

12- وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي التغييرات التنظيمية إلى زيادة صرامة اللوائح والمعايير البيئية المحلية. وفي الوقت ذاته، قد لا تكون المعايير، وبخاصة المعايير المنقولة، ملائمة لأوضاع الإنتاج المحلي. فما لم يتم الحفاظ على توازن ملائم للأوضاع المحلية، قد تشدد اللوائح البيئية على حفظ البيئة على حساب التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في البلدان النامية. كما أن جهود استيفاء المعايير الصارمة في أسواق التصدير قد تؤدي إلى تحويل الاستثمارات التي توجد حاجة ماسة إليها بعيداً عن الخدمات الاجتماعية. ويرتبط معظم هذه المشاكل بكون البلدان النامية بلداناً متلقية للمعايير، لا بلداناً واضعة لها، وذلك حتى فيما يتعلق بالمنتجات التي تستحوذ هذه البلدان على حصة كبيرة منها في الإمدادات العالمية.

13- وتواجه البلدان النامية عدداً من القيود الهامة التي تحدّ من قدرتها على استيفاء المتطلبات البيئية. ومن بين هذه القيود عدم وجود هياكل أساسية مثل المختبرات المعتمدة والمعترف بها دولياً والمزودة بأجهزة اختبار متطورة؛ وضعف القدرة التشريعية؛ ومحدودية المهارات والتدريب؛ وعدم الاشتراك في العمليات الدولية لوضع المعايير، الأمر الذي يُعزى أساساً إلى صغر حجم الدوائر العلمية والتجارية في هذه البلدان وإلى كون موارد الحكومة محدودة.

14- وتشكل قلة المعلومات وعدم كفاية نشرها على المنتجين في البلدان النامية عقبة رئيسية. وقد لوحظ أنه بينما أدى نظام الإخطارات في إطار اتفاقي منظمة التجارة العالمية المتعلقين بتدابير الصحة والصحة النباتية وبالحواجز التقنية أمام التجارة إلى وضع قائمة إخطارات فيما يتصل بالمنتجات التي تتسم بأهمية تصديرية بالنسبة للبلدان النامية، فإن مراكز التحقيق في البلدان النامية لا تؤدي كلها عملها أداء حسناً في الاستجابة للإخطارات ذات الصلة ونشر المعلومات على المصدرين. ومع أن القطاع الخاص قد اتخذ بعض المبادرات لنشر الإخطارات وغيرها من المعلومات ذات الصلة، فلا تزال هناك ثغرات كبيرة في مجال جمع المعلومات ونشرها وفي القدرة على الاستجابة بالقدر الكافي. هذا فضلاً عن أنه ليس هناك ما يُلزم بإخطار منظمة التجارة العالمية بالمعايير التي يتم وضعها طوعياً وبمتطلبات المشترين، ولا توجد بعد مراكز لتبادل هذه المعلومات وإن كانت الحاجة ماسة إليها. ويهدف بعض المبادرات التي اتخذت في الآونة الأخيرة والتي أشير إليها في الاجتماع (منها على سبيل المثال مركز الترويج لواردات البلدان النامية في هولندا، ومبادرة حوض البحر الكاريبي ودليل الوصول الخاص بها، ومركز التجارة المستدامة والإبداع) إلى المساعدة في سد هذه الثغرات القائمة في مجال المعلومات.

15- وأشـــير أيضـــاً إلى أن التكنولوجيات الجديدة ضرورية في بعض الحالات لاستيفاء المتطلبات البيئية. وقد يخضع بعض هذه التكنولوجيات لحماية الملكية الفكرية، ومن ثم قد تقل إمكانيات حصول البلدان النامية عليها أو أنها قد تتطلب نقلاً للتكنولوجيا.

16- وركز الخبراء مناقشاتهم على ما تنطوي عليه المتطلبات البيئية (والمتطلبات ذات الصلة بالصحة) من آثار وما تتيحه من فرص في ثلاثة قطاعات هي: الإلكترونيات، ومنتجات الغابات، والمنتجات الزراعية وصيد الأسماك.

17- وقـــد أظهر قطاع الإلكترونيات بوضوح آثار المتطلبات البيئية الناشئة أساساً في إطار السياسة المتكاملة للمنتجات بشأن مجموعة من القضايا (منها على سبيل المثال التشريع الخاص بمسؤولية المنتجين وإعادة التدوير الذي يمس المواد والطاقة والتغليف والمواد الضارة) وكذلك الحاجة إلى مزيد من الإبداع في تصميم المنتجات. وبيَن هذا القطاع أيضاً أن المواصفات ذات الصلة بالمنتجات تتطلب تغييرات ذات صلة بعمليات التجهيز - من ذلك مثلاً أن الاستعاضة عن الرصاص ستتطلب على الأرجح إعادة تصميم وتعديل الأدوات وإبدال المعدات الرأسمالية بمعدات أخـــرى. وهـــذا أمـــر يعتبر تحقيقه في حالة الصناعات الجديدة أسهل منه في حالة الصناعات الأقدم لأن إدماج التكنولوجـــيا يمكـــن أن يتم من البداية. والعلم بهذه المسائل قليل بوجه عام في البلدان النامية، بما في ذلك علم المنـــتجين باللوائح الجديدة التي يكون وضعها موضع التطبيق قد أصبح وشيكاً في أسواق التصدير. ووصف أحد الخبراء مشروعاً في تايلند لدراسة الآثار المترتبة على الاستجابة لمتطلبات السوق الجديدة. وبما أن تصنيع مكونات الإلكترونـــيات وغيرها من المنتجات يتجه أكثر فأكثر إلى البلدان النامية، فينبغي للشركات والحكومات في هذه البلدان أن تشجع بالأخذ بسياسات استشرافية فيما يتعلق بجمع المعلومات وإدارتها وهندسة المنتجات وتصميمها. كمـــا ينـــبغي للشـــركات في البلدان النامية أن تسعى إلى التعاون مع الشركات عبر الوطنية وإلى الحصول على معلومات بشأن متطلبات المستهلكين الجديدة.

18- كمـــا يجري تنفيذ التشريع الخاص بمسؤولية المنتجين في قطاعات أخرى مثل التغليف والسيارات. ومن الأهمية بمكان إجراء مشاورات مبكرة بين الموردين وكبار المستوردين، خاصة بالنسبة للمنتجات التي ترتفع فيها حصة الواردات.

19- ويتـــبين بوضـــوح من حالة وضع العلامات الخاصة بالأخشاب المنتجة بطريقة قابلة للإدامة مدى تعقد الاقتصـــاديات الـــتي تكمن وراء النظم المختلفة. وقد يكون وضع العلامات أداة تجارية مفيدة للشركات القائمة بالإنـــتاج بطريقة قابلة للإدامة. ويجب أن يتم وضعها بشكل طوعي وعلى أساس السوق. بيد أن نسبة الغابات المشمولة حالياً بشهادات التصديق تبلغ 3 في المائة فقط من غابات العالم، 90 في المائة منها في البلدان المتقدمة. ويـــبدو أن تجـــار الـــتجزئة هـــم الذين يحركون سوق الأخشاب المشمولة بالتصديق أكثر مما تحركها أفضليات المستهلكين المعبر عنها صراحة. ومن الصعب عموماً رفع أسعار هذه المنتجات. ويبدو أن تعدد النظم القائمة حالياً

بشـــأن التصديق ووضع العلامات يثير لبساً لدى شركات الإنتاج والتجهيز والتجار والمستهلكين النهائيين. هذا فضلاً عن أن تقسيم المسؤولية في مجال التصديق غالباً ما يكون غامضاً في سلسلة المسؤوليات، وقد تم الإبلاغ عن حدوث اختناقات في سير عملية التصديق.

20- واعتـــبر أن مسألة التصديق الخاص بالغابات هي مسألة تتسم بأهمية أكبر نسبياً للبلدان النامية المصدرة للأخشـــاب. ورأى عدد من الخبراء أنه بينما كان الدافع للاتجاه نحو التصديق يتمثل في البداية في القلق إزاء إزالة الغابات في المناطق الاستوائية، فقد أصبح التصديق يشكل على نحو متزايد أداة تسويق يلجأ إليها أساساً المنتجون وتجـــار التجزئة في البلدان المتقدمة. ومن بين القيود التي يبلغ عنها مصدرو الأخشاب ارتفاع تكاليف التصديق، وتعقد إجراءات الامتثال لمعايير صارمة، وضعف إمكانيات الحصول على خدمات التصديق. ومن شأن التصديق أن يعـــزز ســـبل الوصـــول إلى الأسواق أو أن ينعش أسواقاً قد تهبط لولا ذلك نتيجة لحملات الدعاية السلبية التي تستهدف أساليب الإنتاج غير القابلة للإدامة. ورئي أن الاعتراف المتبادل بالمعايير هو أمر في غاية الأهمية وإن لم يكن له وجود في الواقع إلا في إطار نظام البلدان الأوروبية للتصديق المتعلق بالغابات.

21- وفي قطـــاع الأغذيـــة، يمكن أن تكون كلفة الامتثال للمعايير شديدة الارتفاع. وكثيراً ما يكون العامل الحاسم بالنسبة للقدرة على المنافسة هو الحفاظ على تدني تكاليف الاختبار والامتثال. واعتبر أن استيفاء المعايير في هـــذا القطاع يشكل مسألة حاسمة بسبب ما يتسم به هذا القطاع من أهمية عظيمة بالنسبة لصادرات البلدان النامية وبسبب قابلية المنتجات للتلف. كما تحدث عدد من الخبراء عن الصعوبات التي تواجه في استيفاء متطلبات التغليف ووضع العلامات. وأكد عدة خبراء على صعوبة تحميل المستهلكين ارتفاع تكاليف الاختبار والتكيف في الأمد القصير وذلك بسبب هبوط أسعار السلع الأساسية واحتدام المنافسة بين الموردين وشدة تركز هياكل السوق في الوقـــت الحاضـــر. بيد أنه يمكن، في الأجلين المتوسط والطويل، أن ينعكس ارتفاع متوسط تكاليف الاختبار والتكيف، جزئياً، في الأسعار السوقية.

22- ولا ينبغي التقليل من أهمية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الإنتاج الموجه للتصدير. وتواجه هـــذه المؤسسات مشاكل هامة في الامتثال للمتطلبات البيئية. وهذه المشاكل ناتجة عن قيود مثل نقص المعلومات المحددة، والافتقار إلى المهارات التقنية والإدارية، وعدم كفاية التمويل، وقِدم المعدات، وقصور الهياكل الأساسية. وقـــد نوقشت عدة حالات تم فيها الامتثال للمعايير البيئية على النحو الأمثل. وكان لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية دور مهم في هذا الصدد بتيسير تحول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى الإنتاج الأنظف، لا سيما مـــن خلال شبكتها العالمية لمراكز الإنتاج الأنظف. وأشير إلى أن التحول إلى الإنتاج الأنظف لحل مشاكل البيئة المحلـــية قد لا يستجيب بالضرورة للمتطلبات في أسواق التصدير. ومن جهة أخرى، هناك مبادرات مثل مبادرة مركز المعلومات بشأن العلم والتكنولوجيا، تركز على ترويج صادرات السلع والخدمات القابلة للإدامة، لا سيما

تلـــك الـــتي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية. كما أشير إلى مبادرات أخرى مثل عمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتعاون الإقليمي.

23- وهـــناك توافـــق واسع في الآراء على ضرورة وضع المعايير على أساس العلم. بيد أن العلم الذي توضع المعايير على أساسه والمعدات المستخدمة لاختبارها قد يتطوران بسرعة؛ وهذا هو أحد الأسباب التي تفسّر كثرة تغـــير المعايير وتفاوتها فيما بين البلدان. هذا علاوة على أن تفاوت المعايير ينشأ في بعض الحالات عن اعتبارات سياسية وعن اهتمامات المستهلكين. وفي حين أنه من حق البلدان أن تختار مستوى الحماية الذي يناسبها والخطر الذي يمكنها قبوله، فإن من الممكن طرح أسئلة مثل: ما هو التوازن الصحيح بين الخطر الذي تتصدى لـــه المعايير الأعـــلى مستوى وتكاليف الامتثال لهذه المعايير؟ وعادة ما تجري معالجة هذا السؤال على المستوى الوطني، بينما تقل أو تنعدم الخبرة في معالجته على الصعيد الدولي حيث يتم تقييم آثار ارتفاع المعايير على تنمية البلدان المصدرة.

24- ورأى بعض الخبراء أن من المهم، عند الامتثال للمعايير، النظر في تناسب الفوائد والتكاليف البيئية محلياً وخارجـــياً عـــلى السواء. فعلى سبيل المثال، تتنبأ دراسة أجراها البنك الدولي في الآونة الأخيرة بأن تنفيذ معيار جديد بشأن التكسينات الفطرية في الاتحاد الأوروبي سيكـــون لـــه أثر سلبي للغاية على الصادرات الأفريقية من الحبوب والفواكه المجففة والجوزيات. وعلى أساس نموذج اقتصادي قياسي، يقدر أن معيار الاتحاد الأوروبي الذي سيقلل المخاطر الصحية بنحو 1.4 حالة وفاة لكل مليار شخص في السنة، سيخفض الصادرات الأفريقية من هذه المنتجات إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة 64 في المائة أو بمبلغ قدره 670 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة[1].

25- ويمكن للبلدان النامية أن تعزز قدراتها الوطنية على استيفاء المتطلبات البيئية من خلال الاشتراك في برامج المساعدة التقنية التي توفرها الوكالات الثنائية والمنظمات الدولية والموجهة نحو بناء القدرات البشرية والمؤسسية. فأنشـــطة هـــذه البرامج تساعد الحكومات في وضع السياسة العامة وتنفيذها. كما يمكنها، من خلال النهج التي يضـــعها أصحاب المصلحة المتعددون، مساعدة المنتجين في البلدان النامية، وبخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجـــم وصـــغار المنتجين الزراعيين، في استيفاء المتطلبات البيئية والاستفادة من الفرص السوقية الجديدة المتاحة للمنـــتجات المفضلة بيئياً. وقُدم عدد من هذه البرامج وجرت مناقشتها، بما في ذلك برامج مبادرة حوض البحر الكاريبي في هولندا؛ والمشروع المشترك بين الأونكتاد ومؤسسة القانون البيئي الدولي للتنمية بشأن بناء القدرات

---

(1) Otsuki T, Wilson JS and Sewadeh M (2000). *Saving Two in a Billion: A Case Study to Quantify the Trade Effect of European Food Safety Standards on African Exports.* Washington, D.C.، فريق الأبحاث الإنمائية، البنك الدولي.

من أجل تحسين رسم السياسات العامة والتفاوض حول القضايا التجارية والبيئية الرئيسية؛ وفرقة العمل المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد والمعنية ببناء القدرات في مجالات التجارة والبيئة والتنمية؛ وبرنامج الأونكتاد للتدريب وتنمية الموارد البشرية في ميدان التجارة الخارجية. واعترافاً بقيمة هذه البرامج، أوصى عدد من الخبراء بتوفيرها على نطاق أوسع ولمجموعة أكبر من البلدان في المستقبل.

26- ويؤدي العلم دوراً متزايد الأهمية في منظمة التجارة العالمية، خاصة في إطار الاتفاق المتعلق بالحواجز التقنية أمام التجارة والاتفاق المتعلق بتدابير الصحة والصحة النباتية والتفاهم حول تسوية المنازعات، حيث بات العلم يشكل الاختبار القانوني لفض المنازعات. كما أن هناك اتجاهاً لاستخدام العلم في سياق أحكام عدم التمييز، كما في الحالات المتعلقة بالسميّة. ويلزم وضع نهج شامل يتضمن تقييم المخاطر وإدارة المخاطر والإبلاغ عنها. ومع ذلك، لا يقدم العلم إجابات قاطعة على العديد من القضايا والأسئلة المتعلقة بمعرفة الكيفية التي يمكن بها الموازنة بين آراء الأغلبية وآراء الأقلية ضمن الدوائر العلمية في منظمة التجارة العالمية، لا سيما في إطار الاتفاق المتعلق بالحواجز التقنية أمام التجارة والاتفاق المتعلق بتدابير الصحة والصحة النباتية.

27- وفيما يتعلق بالسلامة الغذائية، من المهم تقييم كل منتج من المنتجات على حدة لمعرفة فوائدها ومخاطرها على الصحة. وأبدي رأي مفاده أن منتجات التكنولوجيا الأحيائية ليست عموماً منتجات آمنة أو غير آمنة في حد ذاتها وأنه لا ينبغي من ثم تقييمها كمجموعة. وقد تكون للمنتجات المستمدة من التكنولوجيا الأحيائية نتائج على الصحة العامة وعلى البيئة. ومن نتائجها الإيجابية أنها يمكن أن تخفف درجة الحساسية والسمية الطبيعية والنقص التغذوي. ومن نتائجها السلبية أنها يمكن أن تغيِّر الأنماط الطبيعية للتنوع البيولوجي وأن تنقل جينات إلى كائنات حيّة أخرى وأن تتسبب في زيادة الحساسية وغير ذلك من الآثار الضارة غير المتعمدة. ومن المهم التمييز بين الآثار المحتملة على الصحة والآثار المحتملة على البيئة. وقد أشير إلى أن البلدان النامية التي تختار إنتاج أغذية تحتوي على كائنات محورة جينياً يحتمل أن تفقد أسواقاً تصديرية معينة بسبب الحظر المفروض على الواردات من جانب عدد من البلدان وبسبب التكاليف الباهظة التي ينطوي عليها استيفاء المتطلبات المتعلقة باقتفاء أثر المنتجات ومتطلبات وضع العلامات في أسواق أخرى.

28- وفي رأي عدد من الخبراء أن المعايير التي تضعها لجنة الدستور الدولي للأغذية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات ستكتسب على الأرجح أهمية أكبر. وأشار خبراء آخرون إلى أن المعايير الوطنية الكثيرة بشأن السلامة الغذائية تفوق المعايير الدولية وأن المعايير الوطنية ومتطلبات المشترين هذه هي التي يتعين على المصدرين استيفاؤها في السوق. وقد سلمت لجنة الدستور الدولي للأغذية بأن العمليات المقبلة لمراجعة المعايير وتطويرها ينبغي أن تعكس على النحو الواجب احتياجات البلدان النامية وشواغلها.

29- ويجب أن تزداد قدرة صانعي السياسة العامة والمسؤولين التجاريين على الاستفادة من الخبرة العلمية. ومن شأن مبادرة دبلوماسية العلم والتكنولوجيا التي بدأ الأونكتاد يطبقها في الآونة الأخيرة أن تساعد في تحسين فهم دور العلم في وضع المعايير وقضايا نقل التكنولوجيا. وقد يكون ذلك مهماً بصفة خاصة في سياق المتطلبات البيئية والصحية القائمة في التجارة الدولية.

30- ويمكن للأسواق المتخصصة في المنتجات المفضلة بيئياً أن تتيح فرصاً للبلدان النامية. ومع ذلك، قد يصعب الحصول على أسعار أعلى لهذه المنتجات. وقد دعا مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في وقت سابق من هذا العام في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا إلى ترويج أسواق السلع والخدمات المفضلة بيئياً، بما في ذلك المنتجات الزراعية العضوية، المصدّرة من البلدان النامية. وقد بذل الأونكتاد جهوداً لتعزيز الفرص التجارية والإنمائية الناتجة عن استخدام موارد التنوع البيولوجي استخداماً قابلاً للإدامة، لا سيما من خلال مبادرته الخاصة بالتجارة البيولوجية. وبالمثل، ما برح الأونكتاد يستكشف فرص تعزيز إنتاج المنتجات العضوية والاتجار بها - بوسائل منها مثلاً برنامج بناء القدرات في مجالات التجارة والبيئة والتنمية المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد. وفي كلتا الحالتين، أقام الأونكتاد شراكات تم عرضها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

التوصيات

31- تحتاج البلدان النامية إلى الدعم للقيام بما يلي:

- التوعية بمزيد من الفعالية بالمعايير واللوائح القائمة والمرتقبة، لا سيما توعية المنتجين في أقل البلدان نموا، وبخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

- إجراء اتصالات فعالة مع الحكومات والهيئات المعنية بوضع المعايير في البلدان المستوردة بشأن أثر المتطلبات البيئية على تكاليف الامتثال وربحية المنتجين في البلدان النامية؛

- الاشتراك القائم على المعرفة في الهيئات المعنية بوضع المعايير للمنتجات التي لها أهمية تصديرية خاصة؛

- بناء القدرات المؤسسية والقدرات ذات الصلة بالهياكل الأساسية؛

- نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً؛

- تدريب الموظفين في الشركات للمساعدة على الامتثال للمعايير.

32- وينبغي بذل جهود لخفض تكاليف (تعدد) عمليات تقييم المطابقة والتصديق. وهذه الجهود يجب أن تشمل بناء هياكل أساسية فعالة من حيث التكلفة - بوسائل منها مثلاً التصديق على مجموعة من المنتجات وإنشاء واعتماد هيئات ومختبرات وطنية وإقليمية لإصدار شهادات التصديق على المنتجات.

33- وبما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تواجه صعوبة خاصة في التكيف مع المعايير، فقد رأى بعض الخبراء أنه ينبغي النظر في تمديد فترات التكيف لصالح البلدان النامية، وبخاصة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، في إطار قواعد منظمة التجارة العالمية ومن جانب البلدان التي تحدد المعايير، ولا سيما في الحالات التي تستخدم فيها معايير أعلى من تلك المعترف بها دولياً وفي الحالات التي لا تحتم فيها الاعتبارات الصحية فرض هذه المعايير. كما يمكن ربط فترات التكيف الأطول أمداً بتوفير المساعدة التقنية، لاسيما من جانب البلدان المتقدمة المحددة للمعايير. وأشار أحد الخبراء إلى صعوبة القيام على الصعيد الدولي بتحديد الشركات التي يجب أن تستفيد من هذا النهج.

34- وقد أوصي بتطبيق التدابير التالية لسد الثغرات في مجال المعلومات في البلدان النامية: `1` إنشاء مركز لتبادل المعلومات بشأن المعايير الطوعية وبشأن وضع العلامات ومتطلبات المشترين؛ `2` إبلاغ منظمة التجارة العالمية بالمتطلبات البيئية في مرحلة مبكرة من مراحل وضعها، بما في ذلك في إطار مدونة الممارسات السليمة؛ `3` إنشاء نظم للإنذار المبكر بالمعايير واللوائح المرتقبة على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية. وأكد عدد من الخبراء على ضرورة بذل جهود أكثر فعالية لتوسيع نطاق آليات الشفافية الوطنية لتشمل المورِّدين الأجانب، خاصة في البلدان النامية.

35- وثمة حاجة لتحديد الممارسات الفضلى عند وضع اللوائح والمعايير البيئية وتنفيذها. وهذه يمكن أن تشمل ما يلي:

- زيادة الشفافية، بما في ذلك ما يتعلق بالأساس العلمي لوضع اللوائح/المعايير؛ وإجراءات تقييم المطابقة؛ وعمليات الاعتماد لهيئات إصدار شهادات التصديق؛
- إجراء مشاورات مسبقة بين القائمين بوضع المعايير في البلدان المستوردة والمصدرين في البلدان النامية على الصعيدين الدولي والإقليمي، لا سيما في المراحل الأولى لوضع المعايير الوطنية؛
- تبني موقف أكثر مرونة تجاه المصدرين من البلدان النامية وهم يعملون على الامتثال للمعايير؛
- التحسب للمشاكل وتوفير المساعدة على التكيف في حينها؛
- إنشاء إطار دولي لدعم اتفاقات المعادلة التقنية؛
- تعزيز مشاركة البلدان النامية بفعالية في العمليات الدولية لوضع المعايير.

36- وقـــد يلزم توفير مساعدات ثنائية ومتعددة الأطراف للبلدان النامية لبناء القدرات بالإضافة إلى المساعدة التقنـــية عند تحديد متطلبات بيئية جديدة. وشدد عدة خبراء على أهمية المعاملة الخاصة والمتمايزة واقترحوا تجاوز شـــروط المساعي الفضلى الواردة حالياً في الاتفاق المتعلق بالحواجز التقنية أمام التجارة والاتفاق المتعلق بتدابير الصحة والصحة النباتية في إطار منظمة التجارة العالمية. وينبغي لوكالات التمويل المتعددة الأطراف والثنائية، لدى اضطلاعها بأنشطتها في مجال تقديم المساعدة التقنية، أن تولي الأولوية للحاجة إلى تعزيز القدرات من أجل الامتثال للمعايير البيئية، ويمكنها أن تخصص مزيداً من الأموال لهذا الغرض. كما ينبغي تقديم المساعدة لإنشاء هيئات وطنية لتوحيد المعايير، ومرافق لتقييم المطابقة، ووكالات للاعتماد في البلدان المصدرة.

37- ويمكـــن إنشاء فريق استشاري لمناقشة النهج التي تتبعها حكومات البلدان المتقدمة، بما في ذلك في إطار سياســـات الترويج للواردات، وذلك للمساعدة في تقدير أثر التدابير البيئية المقترحة على البلدان النامية، وتيسير وضع استراتيجيات وتدابير تكيف فعالة في البلدان النامية المصدرة، وتحديد أمثلة للممارسات الفضلى التي يمكن أن تطبقها البلدان المستوردة.

الفصل الثاني

المسائل التنظيمية

ألف- عقد اجتماع الخبراء

1- عقد اجتماع الخبراء المعني بالمتطلبات البيئية والتجارة الدولية في قصر الأمم بجنيف في الفترة من 2 إلى 4 تشرين الأول/أكتوبر 2002.

باء- انتخاب أعضاء المكتب

2- انتخب اجتماع الخبراء، في جلسته الافتتاحية، العضوين التاليين للعمل في مكتبه:

الرئيس: السيد أوتو ث. جينيه (هولندا)

نائبة الرئيس والمقررة: السيدة أنجيلينا م. سانتا كاتالينا (الفلبين)

جيم- إقرار جدول الأعمال

(البند 2 من جدول الأعمال)

3- أقر اجتماع الخبراء، في نفس الجلسة، جدول الأعمال المؤقت المعمم في الوثيقة TD/B/COM.1/EM.19/1. وبناء على ذلك، كان جدول أعمال الاجتماع كما يلي:

1- انتخاب أعضاء المكتب

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

3- المتطلبات البيئية والتجارة الدولية

4- اعتماد تقرير الاجتماع

دال- الوثائق

4- عُرضـــت على اجتماع الخبراء، لأغراض نظره في البند الموضوعي من جدول الأعمال، مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد عنوانها "المتطلبات البيئية والتجارة الدولية" (TD/B/COM.1/EM.19/2).

هاء- اعتماد تقرير الاجتماع

(البند 4 من جدول الأعمال)

5- أذن اجتماع الخبراء للمقررة، في جلسته الختامية، بإعداد التقرير الختامي للاجتماع تحت إشراف الرئيس.

المرفق

الحضور*

1- حضر الدورة خبراء من الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد والأعضاء في المجلس:

الاتحاد الروسي	الجمهورية التشيكية
الأرجنتين	جمهورية تترانيا المتحدة
إسبانيا	الجمهورية الدومينيكية
إكوادور	الجمهورية العربية السورية
ألمانيا	جمهورية الكونغو الديمقراطية
إندونيسيا	جنوب أفريقيا
أنغولا	جورجيا
أوغندا	جيبوتي
إيران (جمهورية - الإسلامية)	زمبابوي
إيطاليا	سري لانكا
بابوا غينيا الجديدة	السلفادور
باكستان	السنغال
بربادوس	سويسرا
بنغلاديش	سيراليون
بنما	شيلي
بنن	الصين
بوركينا فاسو	عُمان
بيرو	غابون
تايلند	غامبيا
توغو	غانا
جمهورية أفريقيا الوسطى	غينيا

---

* للاطلاع على قائمة المشتركين، انظر TD/B/COM.1/EM.19/INF.1.

فرنسا	المغرب
الفلبين	المكسيك
فنلندا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
الكاميرون	منغوليا
كرواتيا	موريشيوس
كمبوديا	موزامبيق
كندا	ميانمار
كوبا	نيبال
كوستاريكا	النيجر
كولومبيا	الهند
كينيا	هندوراس
لبنان	هولندا
مدغشقر	اليمن
مصر	اليونان

2- وكانـــت الدولتان الأخريان التاليتان العضوان في الأونكتاد، وغير العضوين في المجلس، ممثلتين في الدورة بصفة مراقب:

جزر القمر

رواندا

3- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الصندوق المشترك للسلع الأساسية

الجماعة الأوروبية

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

المنظمة الدولية للفرنكفونية

مركز الجنوب

4- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:

مركز التجارة الدولية

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

منظمة التجارة العالمية

5- وكانت وكالات الأمم المتحدة التالية ممثلة في الدورة:

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

6- وكانت المنظمة غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعية والموارد الطبيعية

- - - - -